

تغير المناخ والصحة

تقرير من الأمانة

١- تجمع الآراء العلمية على الصعيد العالمي الآن إجماعاً قوياً على أن احترار النظام المناخي حقيقة مفروغ منها^١ وعلى أنه ناجم عن النشاط البشري ويعزى في المقام الأول إلى حرق الوقود الأحفوري الذي يطلق غازات الدفيئة في الغلاف الجوي. وتدل بالفعل البيانات المستقاة من جميع أنحاء العالم على أن احترار الكرة الأرضية يغير أنماط سقوط المطر وهبوب العواصف ويجعل توازن النظم الطبيعية التي تمدنا بضروريات الحياة يختل.

٢- وما فتئت منظمة الصحة العالمية لسنوات طويلة تؤكد على أهمية المخاطر الصحية التي ينطوي عليها تغير المناخ وعلى انتشارها في جميع أرجاء المعمورة وصعوبة ردها. وقد ألحقت التغيرات التي طرأت على المناخ في الآونة الأخيرة آثاراً ضارة بالصحة، ومثال ذلك وفاة ٤٤ ٠٠٠ نسمة أثناء موجة الحرارة التي اجتاحت أوروبا في عام ٢٠٠٣. وفي الوقت الراهن تعتبر عوامل الاختطار والاعتلالات الحساسة للمناخ من أهم العوامل التي تسهم في عبء المرض العالمي، وهي تشمل نقص التغذية (الذي تشير التقديرات إلى وفاة ٣,٧ مليون نسمة من جرائه سنوياً) والإسهال (١,٩ مليون) والملاريا (٠,٩ مليون). وستتأثر هذه الاعتلالات والحصائل الصحية الأخرى أكثر فأكثر بتسارع وتيرة تغير المناخ عن طريق آثاره الضارة بإنتاج الأغذية، وتوافر المياه، والديناميات السكانية للنواقل ومسببات الأمراض؛ وعلى سبيل المثال تدل البيانات بالفعل على ازدياد مخاطر انتقال الملاريا في منطقة مرتفعات شرق أفريقيا بسبب ارتفاع درجات الحرارة.

موجز

٣- إن تغير المناخ سيؤثر تأثيراً ضاراً للغاية على بعض من أهم المحددات الأساسية للصحة، وهي: الغذاء والهواء والماء. وسيحدث احترار كوكب الأرض بصورة تدريجية، ولكن الظواهر الجوية المتطرفة، مثل العواصف الجائحة وموجات الحرارة ونوبات الجفاف والفيضانات، ستزداد شدة وتواتراً على نحو مفاجئ وستكون عواقبها محسوسة بشدة. وتتعرض البلدان النامية لأبكر التهديدات وأوخمها بما له آثار سلبية بالنسبة إلى بلوغ المرامي الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة وإلى الإنصاف في مجال الصحة. ومن ثم لا بد من تحديد استجابة واضحة من أجل حماية صحة الإنسان وضمان أن تكون هذه الحماية محور النقاش الدائر حول موضوع المناخ.

١ الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، تقرير التقييم الرابع. تغير المناخ ٢٠٠٧: التقرير التجميعي. ملخص لواقعي السياسات. جنيف، الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧ (نسخة غير محررة).

قضايا الصحة

٤- يتولى قطاع الصحة على كل من المستوى الدولي والوطني ودون الوطني المسؤولية عن حماية الناس من التهديدات المحدقة بالصحة نتيجة تغير المناخ ولديه من الالتزام السياسي والموظفين الذين يتمتعون بكثير من المهارات الضرورية في هذا الصدد ما يفي بهذا الغرض. فالمهنيون الصحيون بفهمهم للوقاية الأولية (المقابلة لاستراتيجيات تخفيف تغير المناخ^١) والوقاية الثانوية (المقابلة لتدابير التكيف مع تغير المناخ^٢) يثرون النقاش الخاص بكيفية الحد والوقاية من الأمراض والإصابات والوفيات ذات الصلة بالمناخ. وتشمل المفاهيم الرئيسية التي ينبغي وضعها في الحسبان لدى تصميم الاستجابات المعنية المفاهيم الواردة أدناه.

٥- **تغير المناخ يهدد أمن الصحة العمومية.** من المتوقع أن ينطوي احترار الكرة الأرضية على تهديدات مباشرة للصحة من خلال التسبب في عواصف وفيضانات ونوبات جفاف وحرائق أشد تؤدي إلى تعطيل إمدادات المياه والغذاء والخدمات الطبية وغيرها من الخدمات. وسيؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى تغيير توزيع مختلف العدوى المحمولة بالنواقل والمنقولة بالغذاء وذات الصلة بالمياه وإلى زيادة عبء هذه العدوى. ويؤدي تدهور نوعية الهواء، وخصوصاً من جراء تلوث الأوزون، إلى زيادة معدلات انتشار الربو وعدوى الجهاز التنفسي وعدد حالات الدخول إلى المستشفيات وأيام العمل والدراسة الضائعة. وستتسبب تلبيبة الطلب المتزايد على الطاقة بزيادة استعمال الوقود الأحفوري في زيادة عدد حالات الإصابة بهذه الاعتلالات ذات الصلة بتلوث الهواء وكذلك زيادة الوفيات المبكرة بجميع أسبابها وفي كل الأعمار. وستتسبب زيادة تواتر وشدة موجات الحرارة في ازدياد معدلات الوفاة والإجهاد الحراري وضربات الحرارة. وتدل البيانات على حدوث ذلك بالفعل.

٦- **الآثار الواقعة على الصحة ستكون أشد كثيراً بين السكان السريعي التأثير.** إن من يتعرضون لأشد المخاطر على الصعيد العالمي صغار السن والمسنون والعجزة. كما أن البلدان المنخفضة الدخل والمناطق التي يتسع فيها انتشار نقص التغذية وبيسوء فيها مستوى التعليم وتضعف البنى التحتية هي التي ستواجه أكبر الصعوبات في التكيف مع تغير المناخ والأخطار الصحية الناجمة عنه. وتحدد سرعة التأثير كذلك بالعامل الجغرافي، وتزيد في المناطق التي يرتفع فيها معدل توطن الأمراض الحساسة للمناخ ويزيد فيها الإجهاد المائي وينخفض إنتاج الأغذية ويرتفع عدد السكان المنعزلين. والسكان المعرضون لأشد المخاطر هم من يعيشون في الدول الجزرية الصغيرة النامية والمناطق الجبلية ومناطق الإجهاد المائي والمدن الكبرى والمناطق الساحلية في البلدان النامية (ولاسيما التجمعات الحضرية الكبيرة في مناطق الدلتا في آسيا) وكذلك الفقراء والأشخاص الذين لا توفر لهم الحماية بالخدمات الصحية. ومن أهم الهواجس في هذا الصدد أن بعض البلدان الأفريقية تتحمل عبئاً ثقيلاً من الأمراض الحساسة للمناخ وقدرتها على الاستجابة في مجال الصحة العمومية ضعيفة؛ وستلحق آثار تغير المناخ في التنمية الاجتماعية الاقتصادية أضراراً جسيمة بصحة وعافية الناس في هذه البلدان.

٧- **تخفيف آثار تغير المناخ يمكن أن تكون له فوائد صحية مباشرة وفورية.** هناك عدد من استراتيجيات تخفيف الآثار التي يمكن أن تحسن الصحة. وعلى سبيل المثال فإن تقليل الاعتماد على توليد الطاقة باستخدام

١ يعني مصطلح "تخفيف" في هذا السياق الإجراءات الرامية إلى الحد من تأثير الإنسان في النظام المناخي: وهي أساساً الاستراتيجيات الرامية إلى تقليل انبعاثات غازات الدفيئة.

٢ يعني مصطلح "التكيف" في هذا السياق التكيف داخل النظم الطبيعية أو البشرية على سبيل الاستجابة للمثيرات المناخية أو لآثارها على نحو يخفف الضرر الواقع أو يغتنم الفرص المفيدة.

الفتح سيحد من تلوث الهواء وما يرتبط به من أمراض تنفسية وأمراض قلبية رئوية ووفيات. ويمكن أيضاً لإتاحة الفرصة لاستخدام وسائل المواصلات المعتمدة على النشاط البدني (كاستعمال الدراجات والمشبي) أن تقلل مستويات تلوث الهواء المحيط وتقلل معدلات الإصابة والوفاة والسمنة ذات الصلة بوسائل المواصلات. ومن أهم الأنشطة التي تطلق غازات الدفيئة إنتاج ونقل الأغذية.

٨- التكيف ضروري لأن بعض مستويات تغير المناخ لا يمكن ردها، حتى إذا تم الحد فجأة من انبعاثات غازات الدفيئة. وستكون تكلفة عدم الاستجابة باهظة من حيث المرض والإنفاق على الرعاية الصحية والإنتاجية الضائعة. وكثيراً ما تكون تقديرات التكاليف المباشرة وغير المباشرة للرعاية الصحية والدخل المهدر بسبب العديد من الاعتلالات الناجمة عن أسباب بيئية (كالاختلالات الناجمة عن تلوث الهواء) مساوية أو أكبر من المصروفات اللازمة لمواجهة الخطر البيئي نفسه.

الإجراءات

٩- تتمثل المرامي الشاملة للاستجابة الدولية من أجل حماية الصحة من تغير المناخ في ما يلي: (أ) ضمان أن تكون الهواجس الخاصة بأمن الصحة العمومية في صميم الاستجابة لمقتضيات تغير المناخ؛ (ب) تنفيذ استراتيجيات التكيف على كل من المستوى المحلي والوطني والإقليمي من أجل تقليل آثار تغير المناخ في صحة البشر إلى أدنى حد ممكن؛ (ج) دعم اتخاذ إجراءات قوية لتخفيف آثار تغير المناخ وتلافي حدوث المزيد من الآثار الهائلة في الصحة والتي ربما تكون آثاراً كارثية. ويمكن تحقيق هذه المرامي بالعمل من خلال أطر الصحة العمومية القائمة لبلوغ الأغراض المحددة التالية.

١٠- إنكفاء الوعي بضرورة ضمان أمن الصحة العمومية باتخاذ ما يلزم من إجراءات بشأن تغير المناخ. سيلزم أن تضطلع الدوائر المعنية بالصحة في العالم بأنشطة الدعوة القوية والمسندة بالبيانات والمتسقة لإنكفاء الوعي بضرورة حماية الصحة العمومية على نطاق العالم من تغير المناخ. وسيقتضي إنكفاء الوعي على هذا النحو أن يبرهن مهنيو قطاع الصحة على دورهم القيادي في دعم اتخاذ الإجراءات السريعة والشاملة وتعزيز استراتيجيات تخفيف الآثار والتكيف التي من شأنها أن تحسن الصحة الآن وأن تحد من آثار تغير المناخ في المستقبل. وينبغي توضيح قضية أمن الصحة العمومية بصورة أكبر في إطار العمليات الوطنية والدولية التي توجه السياسات والموارد في ما يتعلق بتغير المناخ، مثل إعداد البلاغات الوطنية وبرامج العمل الوطنية الخاصة بالتكيف وبرنامج عمل نيروبي العالمي بشأن آثار تغير المناخ وقابلية التأثر والتكيف معه، بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويمكن أن تدعم منظمة الصحة العالمية تحقيق هذا الغرض من خلال أنشطة الدعوة الخاصة التي تضطلع بها داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، وبتوفير الإرشادات لقطاعات الصحة في الدول الأعضاء بخصوص كيفية المشاركة بفعالية أكبر في العمليات المذكورة أعلاه.

١١- تعزيز النظم الصحية من أجل التصدي لتهديدات تغير المناخ. من الضروري بالفعل زيادة الاستثمار في نظم الصحة العمومية لتلبية المرامي الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة، والتي سيتعرض تحقيقها لمخاطر أخرى من جراء تغير المناخ. ولهذا السبب سيلزم تعزيز النظم والتخطيط الاستشراقي بصورة أكبر. وفي هذا الإطار الواسع ينبغي أن يقوم قطاع الصحة، على المستوى الوطني، بما يلي: (أ) تقدير الآثار المحتملة لتغير المناخ في الصحة؛ (ب) استعراض مدى قدرة النظم الصحية القائمة على التصدي للتهديد الإضافي الذي تشكله التغيرات المناخية؛ (ج) إعداد وتنفيذ استراتيجيات التكيف من أجل تعزيز الوظائف الرئيسية التي توفر بالفعل الحماية من مخاطر تغير المناخ. وسيلزم أن يشمل هذا النهج تدخلات تنفذ ضمن قطاع الصحة الرسمي، مثل مكافحة أمراض المناطق المدارية المنسية (المهملة) وتوفير الرعاية الصحية الأولية والإجراءات الرامية إلى

تحسين المحددات البيئية والاجتماعية للصحة، من توفير المياه النقية والإصحاح إلى تعزيز عافية النساء. ويجب أن يكون من المواضيع الشائعة ضمان الإنصاف في مجال الصحة وإعطاء الأولوية لحماية الأمن الصحي للفئات السريعة التأثر بوجه خاص. ويمكن أن تقدم المنظمة الدعم التقني اللازم لبناء القدرة على تقدير سرعة التأثر وتخطيط تدابير التكيف، وأن تحشد وتوجه الدعم الدولي لما يلزم من تعزيز لنظم الصحة العمومية.

١٢- **تعزيز القدرة على التعامل مع طوارئ الصحة العمومية.** ثمة حاجة خاصة إلى تعزيز النظم الصحية كي تتمكن من الاستجابة للصدمات الحادة ذات الصلة بتقلبية المناخ، بما في ذلك العواقب التي تلحق بالصحة من جراء الكوارث الطبيعية، والأوبئة الأكثر تواتراً التي تتسم بالشدة والمنتسعة النطاق. ويمكن أن تساعد المنظمة هذه الجهود من خلال البرامج الدولية القائمة بشأن العمل الصحي إبان الأزمات وترصد الأمراض والتبليغ والاستجابة.

١٣- **تعزيز التنمية الصحية.** بإمكان الوكالات الصحية الوطنية ودون الوطنية أن تعزز الصحة من خلال تقدير الآثار الخاصة بالصحة والمرتبة على القرارات المتخذة في قطاعات أخرى، مثل التخطيط العمراني والنقل وإمدادات الطاقة وإنتاج الأغذية واستخدام الأراضي وموارد المياه. وبهذه الطريقة يمكنها أن تدعم القرارات التي تتيح فرص تحسين الصحة وتقلل في الوقت ذاته انبعاثات غازات الدفيئة التي تتسبب في تغير المناخ؛ وتشمل هذه الفرص الاستثمارات الجديدة في النقل المستدام في البلدان المتقدمة والبلدان الآخذة في النمو بسرعة وفي الطاقة المحلية النظيفة في الدول النامية. ويمكن أن يتمثل دور المنظمة في توفير الإرشادات التقنية وتكييف الأدوات (مثل تحليل التكاليف والفوائد وتقدير الأثر الخاص بالصحة) من أجل إجراء التقييمات العالمية والإقليمية للآثار التي تلحق بالصحة نتيجة السياسات المتبعة في قطاعات مثل قطاعات الطاقة والنقل والمياه والإصحاح.

١٤- **تعزيز البحوث التطبيقية الخاصة بحماية الصحة من تغير المناخ.** من الضروري وجود بيانات أفضل بخصوص فعالية وكفاءة تدابير الصحة العمومية الرامية إلى حماية الصحة من تغير المناخ. وتتطلب هذه الأنشطة إجراء بحوث تطبيقية منهجية ومتعددة التخصصات في الدول الأعضاء. ويمكن أن تساعد المنظمة في ذلك من خلال العمل مع هيئات البحوث في جميع أنحاء العالم على تحديد وتعزيز برنامج بحوث مشترك وتيسير تبادل المعلومات بين البلدان.

١٥- **الاضطلاع بالرصد والتقييم.** ينبغي للوكالات الوطنية ودون الوطنية أن تحسن عملية التعرف على الحالة الصحية للفئات السريعة التأثر ورصدها، وأن تقيّم فعالية التدخلات الرامية إلى توفير حماية أفضل للصحة من تغير المناخ. ويمكن أن تدعم المنظمة هذا العمل من خلال توفير الإرشادات التقنية في مجالات عديدة تشمل تصميم المؤشرات والعمل عن كثب مع الآليات الوطنية القائمة لرصد التقدم المحرز نحو بلوغ المرامي الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة.

١٦- **تعزيز الشراكات بين التخصصات.** لضمان اتساع نطاق أنشطة تخفيف الآثار والتكيف وفعاليتها ينبغي أن تنشئ الدول الأعضاء شراكات على المستويين الوطني ودون الوطني، والاستفادة من خبرة الوكالات الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المحلي ومجموعات المهنيين من أجل حماية الصحة. ويمكن للمنظمة أن تدعم هذه العملية على المستويين الوطني والدولي من خلال تعزيز تطوير نهج "البيئات الصحية" المتعدد القطاعات والتخصصات (مثل المنازل الصحية والمدارس الصحية والأماكن العامة الصحية وأماكن العمل الصحية).

١٧- وقد نظر المجلس التنفيذي في دورته الثانية والعشرين بعد المائة في صيغة أولى من هذا التقرير، ونظر في مشروع قرار اقترحته عدة دول أعضاء واعتمد القرار مت ١٢٢ق ٤.

الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

١٨- جمعية الصحة مدعوة إلى النظر في مشروع القرار الوارد في القرار مت ١٢٢ق ٤.

= = =